اقتصاد, أسواق عالمية

20 سبتمبر 2022 10:18 صباحا

%الأعلى في 8 سنوات.. التضخم في اليابان يقفز إلى 2.8

قفز تضخم أسعار المستهلكين الأساسي في اليابان إلى 2.8 في المئة في أغسطس/آب، ليسجل أسرع وتيرة سنوية له في ما يقرب من ثماني سنوات ويتجاوز هدف البنك المركزي البالغ اثنين في المئة للشهر الخامس على التوالي مع تزايد ضغط الأسعار بسبب ارتفاع تكاليف المواد الخام وضعف الين.

وعززت قوة التضخم في أغسطس/آب الشكوك المتزايدة بين الاقتصاديين بأن ضغط الأسعار سيستمر لفترة أطول مما توقعه بنك اليابان، على الرغم من أن الكثيرين ما زالوا يتوقعون عدم حدوث تغيير فوري في سياسته القائمة على التيسير النقدي.

وسينهي بنك اليابان المركزي الخميس اجتماعه للسياسة العامة الذي يستمر يومين، حيث يتوقع المحللون أن يأخذ البنك في الاعتبار هشاشة الانتعاش الاقتصادي عند اتخاذ قرار الإبقاء على أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل بالقرب من الصفر.

وقال تاكيشي مينامي، كبير الاقتصاديين في معهد نورينتشوكين للأبحاث: «الين الضعيف يستورد التضخم إلى اليابان. ومن المنتظر أن يصل التضخم الأساسي لأسعار المستهلكين إلى ثلاثة في المئة في أكتوبر/تشرين الأول».

وأضاف: «التضخم قد يظل فوق اثنين في المئة لمدة عام آخر أو نحو ذلك. قد يدفع ذلك بنك اليابان لتغيير الطريقة التي

ينظر بها إلى الأسعار».
كان الارتفاع في مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، الذي يستثني الأطعمة الطازجة المتقلبة لكنه يشمل تكاليف الوقود، أكبر قليلاً من متوسط توقعات السوق بزيادة قدرها 2.7 في المئة، وجاء عقب زيادة بنسبة 2.4 في المئة في يوليو/تموز. والزيادة هي الأسرع منذ أكتوبر/تشرين الأول 2014، وترجع إلى حد كبير إلى ارتفاع فواتير الخدمات العامة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والبقالة، وتأثير تلاشي التخفيضات في رسوم الهاتف المحمول التي تم تنفيذها العام الماضي.
ونما ثالث أكبر اقتصاد في العالم بمعدل سنوي 3.5 في المئة في الربع الثاني. لكن تعافيه تعثر بسبب عودة ظهور إصابات كوفيد-19 وقيود الإمدادات وارتفاع تكاليف المواد الخام.
ومع استمرار التضخم عند مستويات معتدلة مقارنة بارتفاع الأسعار في الاقتصادات الكبرى الأخرى، تعهد بنك اليابان بإبقاء أسعار الفائدة منخفضة للغاية، وعدم الانضمام إلى موجة عالمية خالية من تشديد السياسة النقدية.
((رويترز

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2024 ©